وكانت موضوعية كمال جنبلاط وعقلانيته السياسية تدعوانه، باستمرار، إلى مقارنة الوضع اليهودي، بالوضع العربي عامة والفلسطيني خاصةً، مقارنة علمية دقيقة، محاولاً أن يبين «لماذا انتصر اليهود» و«لماذا انكسر العرب»؛ متسائلاً: «كيف يمكن للمحراث التوراتي أن يتغلّب على الجرّارة الآلية، وهل يستطيع هذا المجتمع القبلي والرأسمالي **أو التجرلي** (المركنتيلي) ان يظفر على المزارع التعاونية...»، مختتماً التساؤل بدعوة كفاحية رفيعة: «المهم أيها الاخوان هو تبديل الروحية الشعبية المتخاذلة أو الجاهلة، بروحيّة نضاليّة واعيةٍ لأهدافها ولنهجها ولمصيرها... وكل روحية شعبية هي مرتبطة بالنظام الماثل القائم، فإن تبدَّل هذا النظام تغيَّرت هذه الروحية وهذه المواجهة». ثم يعلن **بتواضعه** النضالي: «لو كان لبنان إشتراكياً لكان وحده أقوى من اسرائيل»، ملاحظاً أن معركة العرب مع إسرائيل «تجري الآن في الجزيرة العربية» نظراً لأهمية الضغط الاقتصادي، الضغط النفطي والمالي، وأثره على الغرب. ولابد للفلسطينيين من تعزيز الكيان الوطني الفلسطيني وتثبيته، على صعيد الأمم المتحدة، ككيان مستقل له جيشه وقواه النضاليّة المدرَّبة؛ وهو كذلك يدعوهم إلى انتهاج «سياسة صلاح الدين» منبّهاً إياهم إلى أن «المعركة ليست سهلة. فالغرب في النهاية سيتضامن للدفاع عن مركزه في العالم، وقد نكون على **حافة حرب القارات**». وعلينا أن نكون حذرين، حكماء، في ما نقوم به وفي ما نقوله، و«طاقة الغرب وأميركا، تظل طاقة اقتصادية وعسكرية وعلمية هائلة».

أما موقف كمال جنبلاط من النقيض **الفلسطيني** (**الصهيونية**)، فيعلنه في دراسة بعنوان: «نحن والصهيونية»، واصفاً إيّاها بأنها: «قومية مستأثره مادية، عدائية، حقود». ويوضح ذلك بقوله: «لعل من أبرز هدايا الصهيونية للعالم هي هذه الأفكار الخاطئة، عن القومية المادية المستأثرة العدائية الحقود. لقد كان لليهود يدٌ كبرى في تطوير النظام الرأسمالي، في الغرب، إلى ما آل إليه من استئثار داخلي وتنظيم طبقي للمجتمع، وتوسع خارجي وتجرُّد عن كل قيمة مناقبية». ثم هو يحذر، من أي اقتداء بالمثال الصهيوني هذا، مناشداً العرب والفلسطينيين بقوله: «علينا أن لا نجعل الإثم الكنعاني يتحول إلى الاثم الصهيوني، وأن لا نبني، قومية صهيونية مماثلة لقوميتهم الصهيونية تلك».

وفي دراسة عنوانها: «رأينا في إلغاء حق الفيتو»، يوضح كمال جنبلاط مخاطر هذا «الاختيار غير الديمقراطي» المنافي للفكرة الديمقراطية الشعبية، مبيّناً كيف تستفيد منه إسرائيل، وكيف تتضرَّرُ منه القضية الفلسطينية: «أما في كافة الاعتداءات التي قام بها شُذَّاذ الآفاق، على حدود ومصالح الدول العربية، فكان حق النقض، على الدوام، المانع لاتخاذ أي تدبير زجري بحق اسرائيل المعتدية». وكان كمال جنبلاط قد ذهب في ذكرى اغتيال كيندي، إلى تقويم السياسة الأميركية، آنذاك، تجاه القضية الفلسطينية؛ سيما وأن الولايات المتحدة هي التي تستعمل حق النقض، لصالح إسرائيل، في مجلس الأمن الدُولي، وهي التي تزوّدها بما يلزمها، في حروبها على القضية الفلسطينية. فيقول بهذا الصدد: «وفي طليعة قضايا الاستعمار، تأتي، طبعاً، مشكلة فلسطين العربية والدولة الصهيونية، التي أقامها الاستعمار في أرض عربية وفي وطن عربي، وفرضها بقوة المساندة والسلاح والأساطيل والمال، في عملية اغتصاب وقرصنة وإجرام دُولي، قلَّ أن